الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

عام زايد
YEAR OF ZAYED

منظومة تشريعية لاستدامة مالية

2018

التقرير السنوي
www.mof.gov.ae

منظومة تشريعية لاستدامة مالية

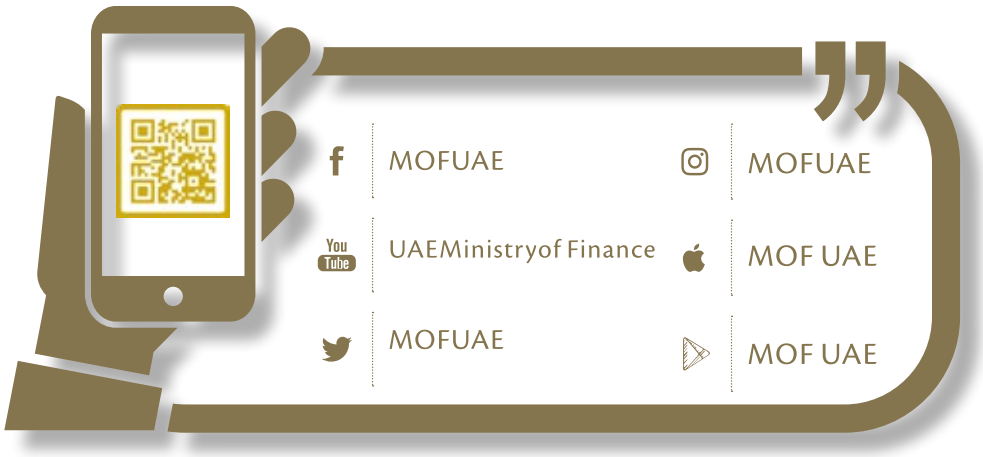

التقرير السنوي لوزارة المالية 2018
www.mof.gov.ae

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«حفظه الله»

«لا استقرار ولا استثمار دون سيادة للقانون، وعدالة في تطبيقه، والتزام بإجراءاته، ونحن فخورون بما تمتلكه دولتنا من منظومة قضائية عدلية حارسة للحقوق والحريات، وما يبذل من جهود لتعزيز كفاءة هذه المنظومة ومرونتها؛ مواكبة للتطورات الجارية في العالم، وتسهيلاً لإجراءات التقاضي، وتعزيزاً للنجاحات التي حققتها دولتنا كبيئة جاذبة للأعمال والسياحة والاستثمارات بمختلف أنواعها.»

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

«رعاه الله»

«بعض المسؤولين عندما يبدأون بصياغة القوانين ينظرون لأفضل الممارسات، نحن نقول لهم: انظروا إلى ما يسهل الحياة وهناك فرق.»

الفهرس

كلمة

14 سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية

كلمة

16 معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية

وزارة المالية في سـطور

20 الهيكل التنظيمي

22 الرؤية والرسالة والقيم

23 المجالس واللجان القيادية

الفصل الأول: إنـجازات نوعية لـوزارة رائدة عالمياً

28 إنجازات الأهداف الاستراتيجية

الفصل الثاني: بنية تشريعية لاستدامة مالية

38 كلمة سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية

40 القوانين والتشريعات التنظيمية في عام 2018

45 الاتفاقيات الضريبية لعام 2018

48 رقمنة العمل المالي

الفصل الثالث: ريادة وتميز

52 شهادات وجوائز

53 مؤشرات التنافسية

الفصل الرابع: لغدٍ مستدام

62 الخطة الاستراتيجية التشغيلية لعام 2019

الفصل الخامس: معالم مضيئة في مسيرة التفوق

70 أبرز مساهمات وزارة المالية المجتمعية

76 أبرز الفعاليات التي نظمتها وزارة المالية

82 أبرز مشاركات وزارة المالية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي

سمو الشيخ

حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي وزير المالية

قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة أشواطاً كبيرة في مسيرتها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز مكانتها في المحافل العالمية كوجهة عالمية للأعمال، والارتقاء بأطر تطوير وتنفيذ السياسات المالية والنقدية، وذلك بالاستناد إلى رؤية الإمارات 2021، والتي جاءت ثمرة التوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، (حفظه الله)، والرامية إلى بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، لتوفير فرص العمل المميزة لأبناء الإمارات.

وتحرص القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة العمل على الارتقاء بالبنية القانونية والتشريعية للدولة، نظراً لما لها من دور هام في ضمان الالتزام المستمر بالمعايير الدولية، حيث يدعم الإطار القانوني والمؤسسي السليم تحقيق النتائج المرجوة ويعمل على تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

حفل هذا العام بالعديد من الإنجازات والمبادرات التي رفدت مسيرة إماراتنا نحو تحقيق التنمية المستدامة، إذ عملت وزارة المالية مع كافة الجهات ذات العلاقة، لتعزيز البنية التشريعية للسياسات المالية والنقدية، عبر إرساء المزيد من القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المالي، وفي مقدمتها مرسوم بقانون اتحادي بشأن الدين العام، والذي يعمل على إنشاء سوق للسندات الحكومية، يمكن من خلاله تداول أدوات الدين العام في الأسواق المالية الإماراتية، وإصدار سندات طويلة الأجل، تساهم في إيجاد مصادر بديلة لتمويل المشاريع الحكومية والعامة.

وشكل إصدار مرسوم بقانون اتحادي في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، خطوة هامة، حيث رفع رأس مال المصرف المركزي إلى 20 مليار درهم، كما سمح بتكوين احتياطي عام يصل إلى أربعة اضعاف رأس المال المدفوع، ليعزز هذا المرسوم بقانون من حماية استقرار النظام المالي في الدولة، ويضمن الإدارة الرشيدة لاحتياطيات المصرف المركزي الأجنبية، إلى جانب المحافظة على استقرار العملة الوطنية في إطار النظام النقدي، وبما يحقق بدوره النمو المتوازن للاقتصاد الوطني.

واليوم، تواصل دولتنا مسيرتها الرائدة نحو استشراف المستقبل، وبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والارتقاء بمكانة دولة الإمارات في المحافل الدولية. وبدورنا في وزارة المالية، نلتزم بمواصلة العمل على تطوير وتنفيذ السياسات المالية والنقدية الحكيمة، وتطويع كافة امكانياتنا لإدارة الشؤون المالية وأنظمة العمل المالي في الدولة وفق أفضل الممارسات العالمية، لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية لوطننا الحبيب، والرخاء والازدهار لأبناء شعبنا.

معالي

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

نفخر في دولة الإمارات بقدرتنا على تجاوز حدود الممكن، حيث تسير عجلة النمو والتقدم والإنجاز في الدولة بوتيرة لا يجاريها إلا طموحنا غير المحدود وسعينا الدائم للتميز والريادة. وفي الوقت الذي نستلهم فيه من تجارب ونجاحات الأمم والشعوب؛ فاننا نحرص دائماً على أن نكون سباقين في تبني المشاريع والمبادرات والبرامج الحكومية الرائدة، التي ترسخ موقع الدولة الفريد بوصفها حاضنة عالمية للابتكار، وهو ما أكده فوز الدولة بالمركز الأول عالمياً في 11 مؤشر من مؤشرات التنافسية العالمية ضمن 6 تقارير للتنافسية لعامي 2017 و2018، والتي تندرج بمجملها في مشروع تحدي رقم واحد لدورة عام 2017، الذي تتبناه حكومة دولة الإمارات، ويقع ضمن مبادرات وزارة المالية لتعزيز تنافسية الدولة في مختلف المحافل العالمية.

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات هامة ونوعية على مختلف المستويات الاقتصادية والمالية والنقدية والثقافية والاجتماعية، كما قطعت أشواطاً هامة على صعيد بناء بنيتها القانونية والتشريعية لدعم القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، لتحقيق امتثال أفضل للمعايير الدولية، ويعد مرسوم بقانون اتحادي في شأن الأملاك العقارية للحكومة الاتحادية من أبرز الشواهد على تقدم البنية التنظيمية والتشريعية في الدولة، إذ يعمل المرسوم على وضع إطار قانوني وأحكام واضحة تعمل على تنظيم الأملاك الخاصة بالحكومة الاتحادية من عقارات وأي حق عليها.

وحظي موضوع التوازن بين الجنسين على اهتمام كبير من الوزارة، حيث اعتمدنا العديد من المبادرات لتحقيق التوازن وتقليص الفجوة بين الجنسين في العمل المالي الحكومي، إذ أوكل للكفاءات النسائية مناصب هامة وحيوية، لتكون المرأة في وزارة المالية أول مدير إدارة في الشؤون المالية والإدارية، وأول وكيل مساعد لشؤون الادارة المالية، فضلاً عن إدارة وتنفيذ الميزانية الاتحادية، وإدارة خزانة الدولة، ولعل أكبر دليل على ذلك، هو التوازن الذي حققته وزارة المالية والمتمثل في وصول نسبة الموظفات الإناث إلى 53.4% من إجمالي عدد الموظفين والبالغ عددهم 258 موظف، منهم 138 موظفة.

وجاءت هذه الإنجازات الرائدة، بفضل توجيهات القيادة الرشيدة لدولتنا، والتي واظبت على تعزيز الجهود وتوجيهها، نحو بناء الإنسان، وإرساء مستقبل دولتنا الحبيبة، وتحقيق الرخاء والازدهار لمواطنيها، وأيضاً ثمرة للتعاون بين كافة القطاعات الوطنية، وسعيها لتحقيق أهداف المؤشرات الوطنية لرؤية الإمارات 2021، ووضع الخطط والاستراتيجيات طويلة الأمد والمبادرات التي تهدف بمجملها للوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ودفع عجلة التقدم الازدهار لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي وزارة المالية، نؤكد التزامنا بدعم جهود قيادتنا الحكيمة، في تحقيق استراتيجيات النمو والتطوير الاقتصادي والاجتماعي المستدام، لتحقيق الرخاء والازدهار لمواطني الدولة والمقيمين فيها. وسنواصل بذل مختلف الجهود لدفع عجلة البناء والتنمية، ليكبر وطننا بجهود أبنائه المخلصين وتكون دولتنا الحبيبة في طليعة الأمم.

وزارة المالية في سطور

الهيكل التنظيمي

تم تشكيل الهيكل التنظيمي لوزارة المالية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2016، والذي حدد الخريطة التنظيمية ومهام واختصاصات الوزارة بمختلف إداراتها وأقسامها، ويوضح الرسم البياني أدناه الهيكل التنظيمي للوزارة:

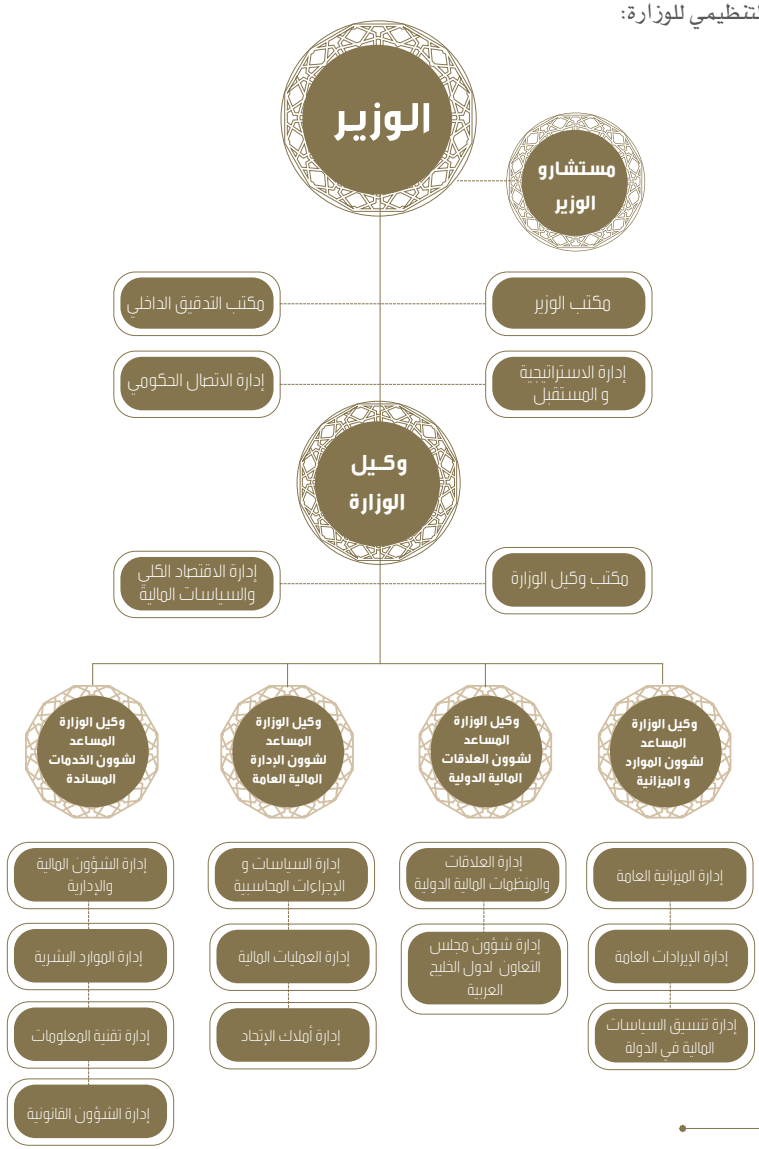

يتمثل دور وزارة المالية في خمس محاور رئيسية:

الرؤية

وزارة رائدة عالمياً في المجال المالي تساهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات.

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وابتكار من خلال السياسات المالية الفاعلة والقدرات المتميزة والعلاقات المحلية والدولية لتحقيق التطوير والاستدامة وسلامة النظام المالي وفقاً لأفضل الممارسات.

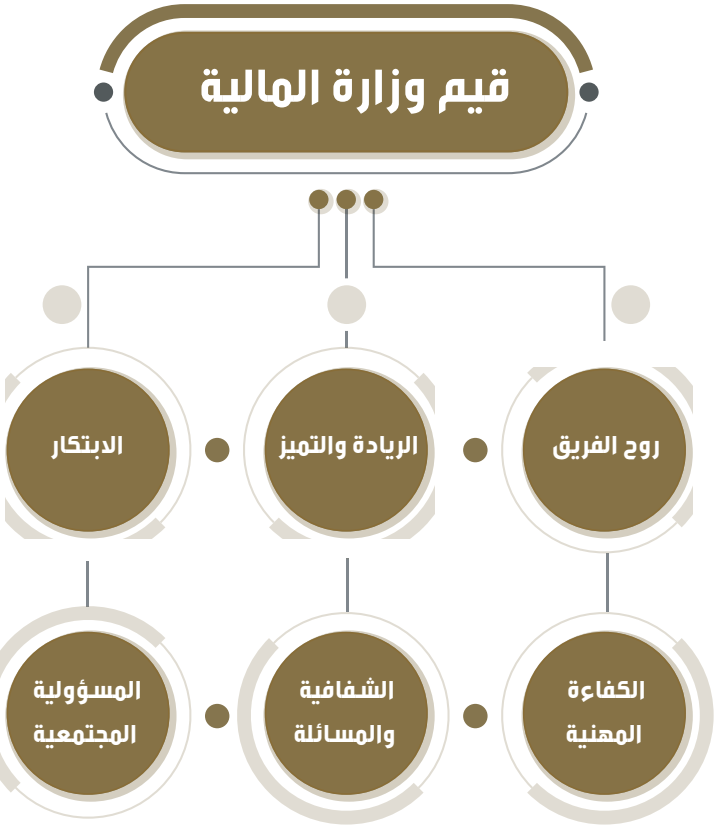

المجالس واللجان القيادية وإنجازاتها

استناداً للقيم المؤسسية لوزارة المالية، تعتمد الوزارة على مجموعة من المجالس القيادية واللجان المتخصصة التي تعمل بشكل متكامل لأداء المهام المنوطة بالوزارة. ومن أبرز هذه المجالس واللجان:

اللجنة المالية والاقتصادية:

تعمل على دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، وتطوير الأداء الحكومي وعلاقات الدولة الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية والهيئات والمنظمات والصناديق الإقليمية والدولية، بما يحقق الصالح العام لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن أبرز إنجازات اللجنة المالية والاقتصادية لعام 2018:

- الموافقة على مشروع ميزانية السنة المالية 2019، بإيرادات ومصروفات تقديرية بقيمة 60.3 مليار درهم ورفع مشروع الميزانية لمجلس الوزراء الموقر.
- الموافقة على الاعتمادات المالية الإضافية للجهات الاتحادية لعام 2018 بقيمة إجمالية 369.3 مليون درهم.
- الموافقة على زيادة سقف ميزانيات بعض الجهات الاتحادية للسنة المالية 2019 بقيمة إجمالية 1626.9 مليون درهم.
- الموافقة على الاعتمادات المالية المتعلقة باستكمال حكومة المستقبل.
- التوجيه بشأن الإيرادات الحكومية المشتركة مع الحكومات المحلية .
- التوجيه بشأن تطوير ميزانية الوظائف للحكومة الاتحادية.
- التوجيه بشأن تسهيل وتسريع سداد المستحقات المالية المطلوبة من الحكومة الاتحادية للشركات العاملة بالدولة.
- التوجيه بشأن التدفقات النقدية للحكومة الاتحادية المطلوبة للسنة المالية 2019.

مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية:

يشرف على جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة، وإعداد السياسات المالية الحكومية. ومن أبرز إنجازات مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية عام 2018:

- إعداد دليل استرشادي لقطاع الصحة بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي.
- إعداد التقارير المالية الموحدة ربع السنوية والتقرير السنوي للدولة عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية 2017.
- إعداد التقرير المالي للربع الأول والثاني والثالث من عام 2018.
- المشاركة في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات.
- تطبيق النظام العام المعزز لنشر البيانات E-GDDS الصادر من صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء كأول دولة خليجية تطلق النظام.
- عقد ورشة التنسيق المالي على مستوى الدولة.
- إعداد تقرير التطورات المالية على مستوى الدولة بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي.
- المشاركة في الاجتماع الخامس لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات).
- إعداد ورشة عمل بشأن إعداد ميزانية المستشفيات.

لجنة إعادة التنظيم المالي والإفلاس:

هي الجهة المشرفة على إعادة التنظيم المالي للمؤسسات المالية، ووضع قائمة معتمدة للخبراء المعنيين في شؤون الإفلاس بالدولة، كما أن اللجنة مكلفة بإنشاء وتنظيم سجل للأشخاص الصادرة بحقهم أحكام سواء بفرض أي قيود عليهم تأمر بها المحكمة أو بفقدان أهليتهم القانونية، فضلاً عن تنظيم ورعاية المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الوعي العام بـ"قانون الإفلاس". وبتشكيل هذه اللجنة فإن الدولة تستوفي المعايير الدولية لمؤشرات التنافسية العالمية التي ترد في تقرير البنك الدولي عن ممارسة الأعمال، وذلك على اعتبار أن توفير آلية لتسوية الديون خارج المحاكم واجراءات الإفلاس التقليدية أصبح من المتطلبات الدولية التي يجب النص عليها في قوانين الإفلاس الحديثة. ومن أبرز إنجازات لجنة إعادة التنظيم المالي والإفلاس في عام 2018:

اصدار قرار وزاري رقم 94 لسنة 2018 بشأن تعيين أمين سر لجنة إعادة التنظيم المالي.

- تشكيل اللجان الفرعية التابعة للجنة وهي اللجنة الفنية واللجنة القانونية.
- اعتماد ميثاق اللجنة ومواثيق اللجان التابعة.
- اعتماد دليل اجراءات وعمليات اللجنة.
- فتح الحسابات البنكية الخاصة باللجنة.
- إصدار قرار مجلس الوزراء رقم 29 – 1 و لسنة 2019 بشأن تحديد الجهات الرقابية المالية لغايات إعادة التنظيم المالي.
- القيام بعقد ورش عمل لشرح قانون الإفلاس لأعضاء السلطة القضائية.
- البدء في إجراءات اطلاق الموقع الإلكتروني والتطبيق الذكي والهوية المؤسسية للجنة.

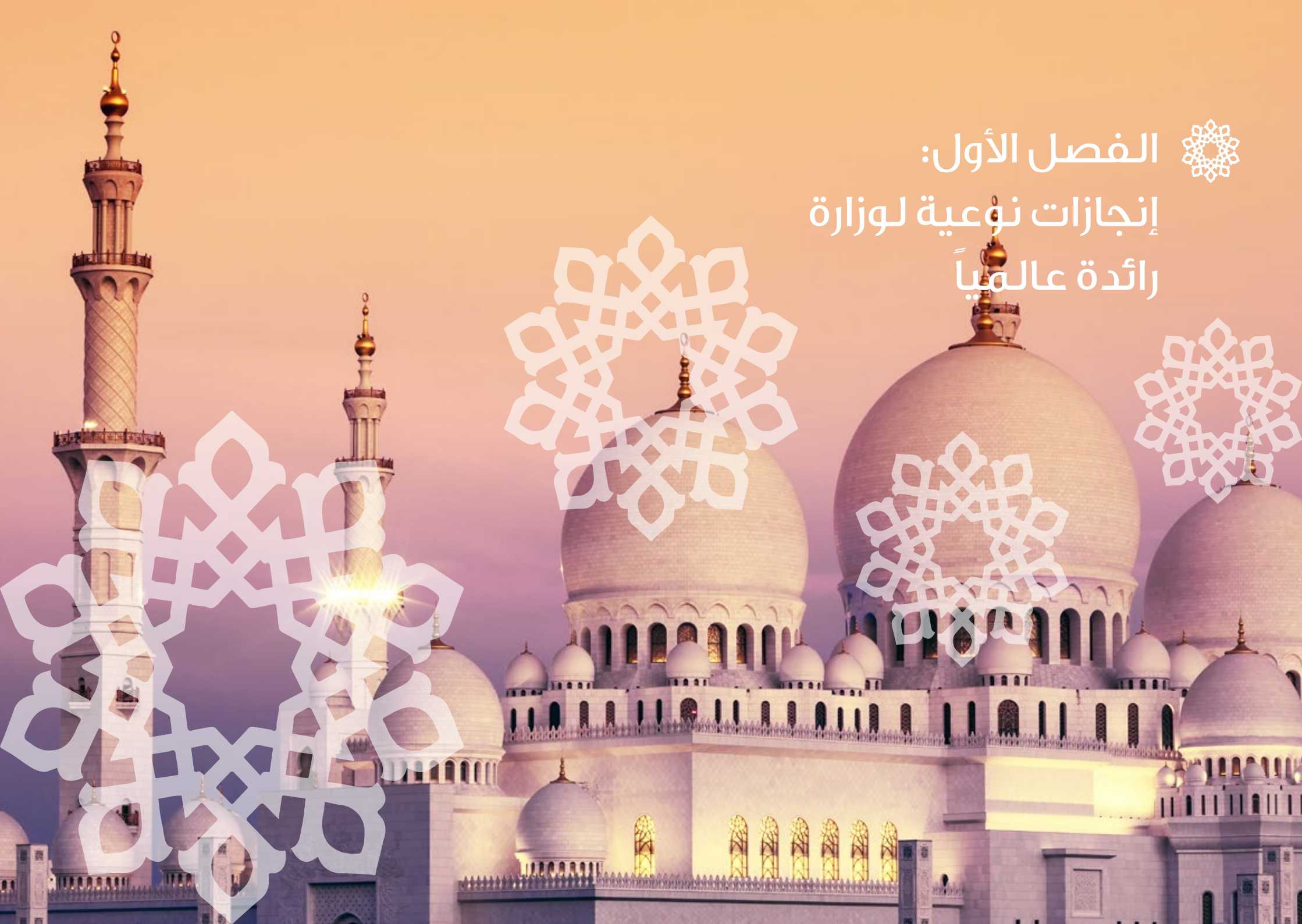

الفصل الأول:
إنجازات نوعية لوزارة رائدة عالمياً

إنجازات الأهداف الاستراتيجية

1 إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	تأهيل موظفي الحكومة الاتحادية عبر برنامج المدير المالي التخصصي	السياسات والإجراءات المحاسبية	99.0%
2	إنشاء برنامج تدريبي لبناء القدرات المالية والمحاسبية في الجهات الاتحادية		
3	اعداد الميزانية العامة للاتحاد وتطوير آليات إعدادها وفقا لتبوّات الانفاق العام	الميزانية العامة	
4	الاستئناس برأي المواطنين في تخطيط الميزانية العامة للاتحاد		
5	إنشاء الاحتياطي النقدي الاتحادي		
6	تحليل وتقييم فرص خفض النفقات وتقدير مستهدفات الاحتياطات والعوائد والانفاق الحكومي		
7	إعداد تبوّات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها		
8	تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد	الإيرادات العامة	
9	تحديد متطلبات ومبادئ إرشادية موحّدة للإبلاغ عن البيانات	تنسيق السياسات المالية في الدولة	
10	تقييم الثغرات في البيانات والإجراءات وأدوات الإبلاغ		
11	التواصل مع الجهات المعنية بالدولة لمشاركة البيانات ذات الصلة		
12	تقييم السيناريوهات المالية وتحديد فجوات الاستدامة المالية	الاقتصاد الكلي والسياسات المالية	
31	ادارة المخاطر المالية ومراقبتها		
14	ادارة الدين العام		
15	صندوق الابتكار	الرئيس التنفيذي للابتكار	
16	برنامج المسرع		
17	ادارة الموازنة العامة للابتكار		

2 إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	تحسين وتطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية	العمليات المالية	96.1%
2	تطوير النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية		
3	تحسين جودة البيانات المتعلقة بتنفيذ ومراقبة الميزانية		
4	إدارة الأصول الحكومية	إدارة أملاك الاتحاد	
5	إدارة التدفقات النقدية	العمليات المالية	
6	بناء القدرات الداخلية لمراجعة عمليات الجهات الاتحادية		
7	تعزيز التعاون المشترك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لمراجعة أداء الممكنات المالية للحكومة الاتحادية		
8	استحداث إطار خاص لعكس نتائج تنفيذ الميزانية والأداء السابق على الميزانية اللاحقة		
9	تطوير وسائل الرقابة وأنظمة تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد	الإيرادات العامة	
10	تحصيل الإيرادات العامة للدولة والرقابة عليها		

3

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث:
خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	انتداب وتعيين المواطنين في المؤسسات والمنظمات المالية الدولية	العلاقات والمنظمات المالية الدولية	96.8%
2	الاستفادة من المنظمات الدولية لخدمة اقتصاد الدولة		
3	التزام الدولة بالمتطلبات العالمية للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية		
4	توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي		
5	توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار		
6	توقيع اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية		
7	إدارة الاستثمارات الحكومية		
8	تفعيل دور الدولة في اللجان المالية والاقتصادية الخليجية	شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربي	
9	تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي لخدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة		

4 إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة	تنسيق السياسات المالية في الدولة	97%
2	توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة		
3	تبسيط نظام الرسوم المشتركة	إدارة الإيرادات العامة	
4	إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية	السياسات والاجراءات المحاسبية	
5	اعداد دراسات الاقتصاد الكلي واستحداث السياسات المالية بالدولة	الاقتصاد الكلي والسياسات المالية	
6	إعداد الدراسات بشأن إيجاد إطار عام للإستقرار المالي في الدولة		
7	دراسة الاطار التشريعي للابتكار		

الفصل الثاني:
بنية تشريعية لاستدامة مالية

سعادة

يونس حاجي الخوري

وكيل وزارة المالية

أولت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً بالغاً بتطوير البنية التشريعية والقانونية المالية للدولة، وتحقيق التكامل لكافة الأحكام والقواعد القانونية، وذلك لضمان حقوق المستثمرين ورفع ثقتهم، بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز من تنافسية الدولة في المحافل الدولية، كأحد أهم مراكز المال والأعمال على مستوى العالم.

وشهد عام 2018، إنجازات هامة على صعيد البنية التشريعية والقانونية للدولة، حيث تم إصدار المرسوم بقانون اتحادي بشأن الدين العام، والذي بهدف تمكين الحكومة الاتحادية من إصدار السندات السيادية، ودعم دور المصرف المركزي في إدارة السيولة وإرساء أسس الإدارة الرشيدة لعمليات الدين العام، وأيضاً المرسوم بقانون اتحادي في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، والذي يعزز من أداء السياسات النقدية واستقرار النقد في الدولة، ويساهم في وضع أطر رقابة أفضل للوضع الإئتماني في الدولة، بما يحقق نمواً متوازناً للاقتصاد الوطني.

ويأتي إصدار هذه القوانين في إطار استراتيجة الدولة لحماية النظام المالي المحلي، وتطبيق أفضل الأنظمة وأكفئها، إذ تعمل هذه التشريعات بمجملها على تعزيز تنافسية الدولة وتدعم النمو في الاقتصاد الوطني، وفق رؤية الإمارات 2021 الرامية إلى توفير بيئة جاذبة لممارسة الأعمال، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة.

وتلتزم وزارة المالية بالعمل نحو حوكمة كافة الإجراءات والممارسات، نظراً لدورها المحوري في تعزيز الأداء وضمان المنافسة مع شركات القطاع الخاص، حيث أن ترسيخ ممارسات الحوكمة السليمة في كافة التعاملات والإجراءات، يمثل عاملاً حاسماً لتعزيز قدرة الوزارة وكفائتها على مواجهة المخاطر وإدارتها بصورة رشيدة، كما يعكس التزامها بتطوير عمليات تقديم الخدمات والارتقاء بجودتها.

وأولينا في وزارة المالية أهمية كبرى لتطوير بيئة إيجابية وسعيدة، وذلك في إطار التزام الوزارة بتحقيق مبادرات البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، عبر ترسيخ ثقافة السعادة والإيجابية الوظيفية لدى منتسبيها، وإيماناً منا بارتباط سعادة الموظف بإنتاجيته في العمل، وانعكاس ذلك بشكل مباشر وإيجابي على سعادة المتعاملين، والتي تمثل بدورها نهجاً التزمت به الوزارة، عبر تقديم أفضل الخدمات المبتكرة للمتعاملين.

القوانين والتشريعات التنظيمية في عام 2018

قانون اتحادي رقم (8) لسنة 2018م في شأن التأجير التمويلي:

صدر قانون التأجير التمويلي، ليضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة، التي تمكن مالك العين المؤجرة من تأجيرها لفترة محددة بموجب عقد مستقل، مع منح المستأجر حق الخيار بتملكها في نهاية فترة التأجير، دون الحاجة للجوء إلى التمويل المصرفي لشراء هذه العين بطريقة مباشرة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تنويع الفرص المتوفرة للمشروعات الصناعية والتجارية، للحصول على المعدات وأدوات الإنتاج التي تمكنها من مباشرة نشاطها وتطويره.

ويعتبر التأجير التمويلي، بوصفه أحد الأدوات الأساسية لتمويل المشروعات، واستقطاب التدفقات المالية والاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاع الصناعي. كما أنه سيعزز من قدرة الشركات والمنشآت على المنافسة وفق المعايير العالمية، ويسهم في تطوير آليات التمويل وفقاً لقواعد قانونية واضحة، تحدد حقوق وواجبات مختلف الأطراف، الأمر الذي يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة.

مرسوم بقانون اتحادي بشأن الدين العام:

جاء إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام بهدف تمكين الحكومة الاتحادية من إصدار السندات السيادية، ومساعدة القطاع المصرفي على تلبية قواعد السيولة الدولية بمجرد إصدارها، كما سيمكن القانون البنوك العاملة في الدولة من شراء السندات الحكومية المقومة بالدرهم أو بالعملات الاجنبية، مما سيساعدها على الامتثال لمتطلبات بازل 3. وسيدعم إصدار السندات السيادية دور مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي في إدارة السيولة في القطاع المصرفي، كما أن إصدار أوراق مالية حكومية سيساعد على بناء منحنى العائد مقوم بالدرهم الإماراتي، وبالتالي تعزيز السوق المالية المحلية لتمويل الشركات العاملة في الدولة.

ويقوم قانون الدين العام بدور هام لناحية تطوير سوق الدين في الدولة وتنظيمه، للمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي، كما أنه يساعد على إنشاء سوق ثانوية للأوراق المالية الحكومية يمكن من خلالها تداول

أدوات الدين العام في الأسواق المالية الإماراتية وتلبية احتياجات القطاع المصرفي من السيولة. ويعمل قانون الدين العام على ترسيخ تنمية إدارة الدين السيادي وفق أفضل الممارسات العالمية، والارتقاء بإدارة الاقتصاد الكلي للدولة وتحقيق تنسيق أفضل بين السلطات المالية والنقدية، مما يساعد على تخفيض تكلفة الاقتراض، وتعزيز التصنيف الائتماني للدولة. وسيساهم قانون الدين العام في الارتقاء بالترتيب التنافسي للدولة وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني ورفع مستويات الشفافية فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، ليتيح المجال للمزيد من الفرص للاقتصاد الوطني واندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.

مرسوم بقانون اتحادي بشأن المقاصة على أساس الصافي:

تسري أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2018 في شأن المقاصة على أساس الصافي على جميع العقود المالية المؤهلة، أو اتفاقيات المقاصة على أساس الصافي المحددة بموجبه، أو ترتيبات الضمان التي تبرم من قبل أي شخص في الدولة، على أن تستثنى من تطبيقه المناطق الحرة المالية والمنشآت المالية التي ترخصها، وذلك في الحدود التي يوجد فيها تشريعات تنظم ذات الحالات التي ينص عليها في هذا المرسوم بقانون.

ويأتي إصدار هذا القانون بهدف تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بتسوية الالتزامات الناشئة عن العقود المالية المؤهلة بالإعفاء أو الاستبدال أو على أساس الصافي، حيث تلتزم دولة الإمارات بمسيرتها نحو تطوير بنيتها التشريعية والقانونية، وتكامل كافة الجوانب والأحكام والقواعد الضرورية، لضمان حقوق كافة الأطراف المعنية وحماية المستثمرين ورفع ثقتهم، بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز من تنافسية الدولة في المحافل الدولية.

ويعزز قانون المقاصة على أساس الصافي من المكانة الرائدة عالمياً للدولة كأحد أهم مراكز المال والأعمال على مستوى العالم، كما يشكل إضافة جديدة للبنية التشريعية المالية المتقدمة التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يعمل على الحد من مخاطر الائتمان والتسوية، ويرفع فعالية إجراءاتها التنظيمية، الأمر الذي يعزز بدوره من أطر الرقابة والحوكمة، ويرتقي بأداء الاقتصاد الوطني، ويستقطب المزيد من الاستثمارات الخارجية للدولة.

مرسوم بقانون اتحادي بشأن المصرف المركزي والمنشآت وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية:

يأتي إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية في إطار حرص القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير البنية التشريعية والقانونية للدولة، نظراً لما لها من دور هام في دعم قطاع الأعمال والاقتصاد المحلي، حيث يعزز هذا القانون من أداء السياسات النقدية واستقرار النقد في الدولة، ويساهم في وضع أطر رقابة أفضل للوضع الإئتماني في الدولة، بما يحقق نمواً متوازناً للاقتصاد الوطني، كما يرتقي القانون بأطر الرقابة وإجراءات الإفصاح والامتثال والحوكمة في عمليات المصرف المركزي، ويرفع الأداء النقدي للدولة، ويعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.

وتسري أحكام المرسوم بقانون اتحادي على المصرف المركزي والمنشآت والأنشطة المالية؛ ولا تسري أحكامه على المناطق الحرة المالية في الدولة والمنشآت المالية الخاضعة للسلطات الرقابية في تلك المناطق. هذا ويعزز هذا القانون من قدرة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على الحفاظ على استقرار العملة الوطنية في إطار النظام النقدي، والمساهمة في حماية الاستقرار المالي في الدولة، وضمان إدارة رشيدة لاحتياطات المصرف المركزي الأجنبية، بالإضافة إلى تنظيم وتطوير البنية التحتية المالية في الدولة، شاملة نظم الدفع الالكتروني والنقد الرقمي وتسهيلات القيم المخزنة والإشراف عليها والحفاظ على سلامتها.

ويمثل هذا المرسوم بقانون اتحادي خطوة هامة في اتجاه تطوير شامل للقطاع المالي في دولة الإمارات وتعزيز استقلالية المصرف المركزي وسلطاته الإشرافية، بما يسهم في تعزيز الرقابة الفعالة على القطاع المالي بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

مرسوم بقانون اتحادي في شأن تحصيل الإيرادات والأموال العامة:

يهدف مرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2018 في شأن تحصيل الإيرادات والأموال العامة إلى تعجيل إجراءات المطالبة والتنفيذ وتسوية، وتحصيل الديون من إيرادات، وضرائب، ورسوم، وأموال عامة، والتي تكون في ذمة المدينين الذين ترتبت في ذمتهم حقوق تخص الجهات الحكومية الاتحادية، بصفتها جهات دائنة.

ويرتقي هذا المرسوم بقانون بأطر إدارة الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية، ويضمن فعالية إجراءات المطالبة والتنفيذ والتسوية، إلى جانب تحصيل الديون وفق أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً. ويضع هذا المرسوم بقانون إطار عمل واضح لسداد المدينين للإيرادات والأموال العامة المترتبة عليهم، ويضمن حقوق الجهات الحكومية الاتحادية، حيث يؤكد القانون على التزام كل من يستحق عليه دين لجهة حكومية اتحادية دائنة أن يقوم بسداد ذلك الدين في موعد استحقاقه دون تأخير.

مرسوم بقانون اتحادي في شأن الأملاك العقارية للحكومة الاتحادية:

يقوم مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2018، في شأن الأملاك العقارية للحكومة الاتحادية، على وضع إطار قانوني وأحكام واضحة تعمل على تنظيم الأملاك الخاصة بالحكومة الاتحادية من عقارات و/أو أي حق على هذه العقارات، كما تسري أحكامه على جميع أملاك الاتحاد داخل الدولة وخارجها شاملة العقارات، بما فيها الأراضي الفضاء المسجلة باسم الحكومة أو إحدى الجهات الحكومية الاتحادية والمخصصة للمنفعة العامة أو أي حق عيني على العقارات، ما لم يتعارض مع اتفاقيات ثنائية أو دولية نافذة في الدولة.

مرسوم بقانون اتحادي في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة:

يعتبر المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، من أهم الركائز الأساسية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويسهم في رفع فعالية الإطار القانوني والمؤسسي وتحقيق النتائج المرجوة. ويتمثل الهدف من إصدار هذا القانون في وضع الإطار القانوني الذي يدعم ويعزز الجهود التي تبذلها الجهات ذات العلاقة في الدولة لمكافحة غسل الأموال والجرائم المرتبطة وعمليات تمويل الإرهاب والتنظيمات المشبوهة، الأمر الذي يعزز من مستوى الالتزام الفني لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتوصيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال.

جاء هذا المرسوم بقانون في إطار حرص القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير البنية التشريعية والقانونية للدولة، نظراً لما لها من دور هام في ضمان الالتزام المستمر بالمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة جرائم غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب.

الاتفاقيات الضريبية لعام 2018

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2018 إلى الإطار الشامل لبرنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح "BEPS" لتكون الدولة بذلك العضو رقم 116 التي تنضم إلى هذا الإطار. وشهد شهر يوليو 2018 توقيع الدولة للاتفاقية المتعددة الأطراف MLI، والتي تعتبر وسيلة ناجحة للحكومات لحل أي ثغرة في الاتفاقيات الضريبية، ولمنع إساءة استعمال المعاهدات وتحسين تسوية النزاعات، وأيضاً على اتفاقية لتبادل التقارير على أساس كل دولة على حدة CbCR MCAA والتي تشكل المعيار الثالث عشر من اتفاقية تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح BEPS، والمستند إلى الاتفاقية الإطارية للمساعدة المتبادلة في المسائل الضريبية MAC، حيث تقوم هذه الاتفاقية بوضع القواعد والإجراءات الضرورية للسلطات المختصة في الدول، لتمكينها من تبادل التقارير المالية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات التي يبلغ دخلها 750 مليون يورو فما فوق، وذلك بشكل سنوي تلقائي، وتزويدها للسلطة الضريبية في دول الإقامة لهذه الشركات، وتبادلها مع جميع السلطات الضريبية في الدول التي تعمل فيها المجموعة.

ومن أبرز المساهمات والإنجازات التي حققتها الوزارة:

- الانضمام إلى عضوية المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات والالتزام بالمعايير الدولية وتطبيق القرارات الدولية وأبرزها قرارات مجموعة الـ 20 ذات العلاقة.
- التوقيع على الاتفاقية الإطارية للمساعدة المتبادلة في المسائل الضريبية MAC والاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف لتبادل المعلومات بشكل تلقائي MCAA وفق معايير التقارير المشتركة CRS.
- تمثيل الدولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجالات المتعلقة بالسياسات الضريبية والمالية العامة. وتم اعتماد الدولة منذ عام 2007 لتكون مركزاً إقليمياً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- توقيع اتفاقية للتعاون مع الولايات المتحدة في تطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية "فاتكا" والتي تشمل موادها التعاون الثنائي في مجال تبادل المعلومات للأغراض الضريبية.
- انضمت الدولة إلى الإطار الشامل لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح BEPS وذلك بالتوقيع على الاتفاقية المتعددة الأطراف MLI.
- المشاركة في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي المؤسسات المالية والإقليمية والدولية.
- تنظيم منتدى المالية العامة واستضافة الاجتماع السنوي لوكلاء وزراء المالية العرب بالتعاون مع صندوق النقد العربي واجتماع مجلس وزراء المالية العرب.
- الشراكة الاستراتيجية في القمة العالمية للحكومات وتنظيم العديد من جلسات العمل الفنية المتخصصة.
- تنظيم واستضافة مؤتمرات واجتماعات على المستوى الإقليمي والعالمي في الدولة وخارجها مثل الورشة التدريبية حول المحافظ الاستثمارية وحفل استقبال المصارف والبنوك الإماراتية.

وفي هذا الإطار بلغ عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل التي وقعتها الدولة حتى الآن 116 اتفاقية، في حين وصل عدد اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار التي وقعتها الدولة حتى الآن إلى 78 اتفاقية.

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الموقعة في عام 2018	اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة في عام 2018
أنغولا	بنما
مالي	مالي
تركمانستان	كازاخستان
السعودية	الأرجنتين
سان مارينو	اليابان
تشاد	سان مارينو
بوتسوانا	تشاد
سورينام	الأورجواي
البرازيل	سورينام
سانت فنسنت والغرينادين	سانت فنسنت والغرينادين
النيجر	النيجر

رقمنة العمل المالي

فينوفيت Finovate

استضافت وزارة المالية خلال فعاليات شهر الابتكار فعالية" فينوفيت Finovate " التي تعتبر من أبرز فعاليات التكنولوجيا المالية في العالم ويتم عقدها للمرة الأولى في الشرق الأوسط حيث كانت وزارة المالية الراعي الاستراتيجي لها. وركزت الفعالية على الابتكار والتنمية والاستثمار في مجال 'التكنومالية'، تكنولوجيا الدفع والخدمات المصرفية في الشرق الأوسط واستضافت عدد من المتحدثين المختصين في هذا المجال بالإضافة إلى مجموعة من العروض والحلول المبتكرة التي تم استعراضها بشكل حي ومباشر خلال الحدث. وتواجد في الفعالية عدد من أهم الشركاء والمعنين بالقطاع المصرفي والمالي وقطاع التكنومالية في المنطقة لإتاحة المجال لصناع القرار والمعنيين من الاستفادة بالشكل الأمثل من الفعالية وذلك بحضور يتجاوز 400 مشارك.

المحفظة الإلكترونية

يشكل تطبيق 'المحفظة الرقمية' أحدث إضافة للخدمات الحكومية الرقمية المجانية، والتي تمكن المتعاملين من سداد كافة الرسوم عبر هواتفهم الذكية أو الموقع الإلكتروني أو نقاط البيع، وأيضاً تعبئتها عبر مختلف القنوات التي تتيحها منظومة الدرهم الإلكتروني، لتشكل هذه المحفظة حاضنة لكافة بطاقات الدفع التقليدية وبديلاً عن البطاقات البلاستيكية والمحفظات النقدية المعتادة، ليتمكن المتعاملون من إجراء جميع الدفعات التي يرغبون بها، من دون استخدام بطاقاتهم الإئتمانية الفعلية. ويأتي إصدار هذا التطبيق إضافة لجهود وزارة المالية المتواصلة لتطوير تطبيقات خدمات السداد الرقمية والخدمات الحكومية الذكية، وفي إطار مساهمتها في تحقيق أهداف الأجندة الوطنية، ورؤية الإمارات 2021 والارتقاء بصناعة المستقبل الرقمي في الدولة.

التطبيق الإلكتروني للنظام المالي الاتحادي

أطلقت وزارة المالية مشروع التطبيق الإلكتروني للنظام المالي الاتحادي في ثلاث ملحقيات صحية خارج الدولة في كل من ألمانيا، وتايلند، وجمهورية مصر العربية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع، ليكون بذلك أول تجربة لتطبيق النظام المالي الاتحادي خارج الدولة. ويأتي هذا المشروع في إطار سعي الوزارة للارتقاء بالأنظمه المالية وأتمتة كافة الإجراءات المحاسبية، عبر توفير نظام موحد وآمن لإدارة النظم المالية، والوصول إلى المعلومات المالية لجميع الملحقيات الصحية التابعة وزارة الصحة ووقاية المجتمع في الخارج، إلى جانب توحيد الإجراءات المرتبطة بالعمليات المالية عبر التطبيق، مما يحقق انضباطاً أكبر في أعمال الحسابات الختامية دون أي تأخير، كما يحل هذا النظام مكان الأنظمة المتعددة السابقة، والتي كانت تستخدم ضمن تلك الملحقيات، الأمر الذي يخفض تكلفة استخدام أنظمة متعددة، ويتيح المزيد من المرونة في إدارة العمليات المالية.

ويخدم هذا المشروع توجهات الحكومة في انشاء منصة حكومية متكاملة، ويدعم التنسيق والتكامل المالي بين كافة الجهات الحكومية داخل الدولة وخارجها وتمكين تلك الجهات من متابعة البيانات المالية بسهولة، مما يساهم بدوره في تقديم خدمات حكومية مميزة وفق أفضل المعايير العالمية المعتمدة، وذلك تنفيذاً لمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، في التحول من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية.

التفكير التصميمي.. الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لتطوير الخدمات والعمليات المالية

عقدت وزارة المالية سلسلة من جلسات العصف الذهني على مدار شهر الإمارات للابتكار ضمن برنامج موظفي الوزارة، والتي اعتمدت على تطبيقات منهجية التفكير بأسلوب التصميم "Design Thinking"، وهو أسلوب عمل جديد ومبتكر في العمل الحكومي ويتم تطبيقه ضمن خطط التطوير المؤسسي والابتكار بشكل مباشر. وتناولت الجلسات مبادئ التفكير بأسلوب التصميم الخاص بشركة آي بي أم، وذلك من خلال التطبيق المباشر للمنهجية المتبعة وأدواتها، واستشراف المستقبل والذكاء الاصطناعي، وأيضاً أهم تقنيات هذا الذكاء وتطبيقاته في تطوير الخدمات والعمليات.

الفصل الثالث:
ريادة وتميز

شهادات وجوائز

- جائـزة محمـد بـن راشـد لـلأداء الحكومـي المتميـز لعـام 2018 الجهـة الاتحاديـة الرائـدة – فئـة وزارات أقـل مـن 500 موظـف.
- جائـزة محمـد بـن راشـد لـلأداء الحكومـي المتميـز لعـام 2018 الجهـة الأكثـر تأثيـراً علـى تنافسـية دولـة الإمـارات – فئـة أفضل جهـة اتحاديـة داعمـة للتـوازن بيـن الجنسـين.

مؤشرات التنافسية

دولـة الإمـارات الأولـى عالميـاً فـي أكثـر مـن 50 مؤشـر تنافسـي عالمـي فـي أهـم التقاريـر الدولـة.

دولـة الإمـارات مـن العشـرة مراكـز الأولـى عالميـاً فـي 31 % مـن مجمـل مؤشـرات التنافسـية العالميـة التـي ترصدهـا الهيئـة.

احتلـت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة المرتبـة الأولـى عالميـاً فـي 23 مؤشـراً، بمـا فـي ذلـك "القـرارات الحكوميـة" و"المواهـب الدوليـة"، وذلـك حسـب الكتـاب السـنوي للتنافسـية العالميـة الـذي يصـدره معهـد التنميـة الإداريـة.

دولـة الإمـارات هـي الدولـة الوحيـدة فـي المنطقـة، المصنفـة مـن بيـن أفضـل 10 دول فـي التنافسـية العالميـة لعـام 2018.

ارتقـت دولـة الإمـارات مـن المركـز الـ 28 فـي 7 سـنوات لتصبـح الـ 7 بيـن الـدول الأكثـر تنافسـية علـى مسـتوى العالـم متفوقـة بذلـك علـى دول متقدمـة مثـل النرويـج والسـويد وكنـدا.

حافظـت دولـة الإمـارات علـى ريادتهـا علـى الصعيديـن الإقليمـي والعالمـي، وتقدمـت 21 مرتبـة فـي الفتـرة مـن 2011 حتـى 2018.

المركز الأول في:

ثلاثة مؤشرات ضمن تقرير التنافسية العالمي 2017 – 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

فعالية الإنفاق الحكومي

قلة تأثير الضرائب على الاستثمار

معدل التغيير السنوي للتضخم

مؤشر محور سهولة دفع الضرائب ضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2017 الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

مؤشرين ضمن تقرير تنافسية السفر والسياحة 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في مؤشرات:

غياب انتشار الضرائب وتأثيرها على الاستثمار

انخفاض معدل أرباح الضريبة (الربح%)

مؤشر سهولة دفع الضرائب ضمن مؤشر الابتكار العالمي 2017 الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "إنسياد".

ثلاثة مؤشرات ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمي 2017 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في مؤشرات:

قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة (%)

قلة معدل ضريبة الاستهلاك

سهولة تحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة (%)

مؤشر قلة فرض الضرائب في تقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "إنسياد" 2017.

تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2017 الصادر عن مجموعة البنك الدولي:

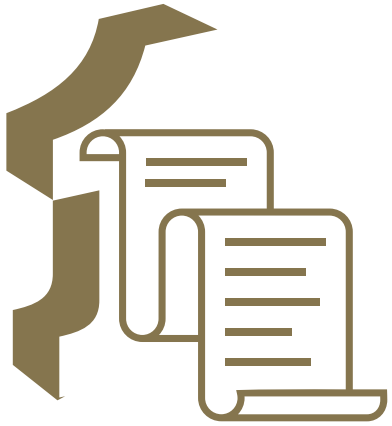

- قفزت دولة الإمارات 10 مراكز إلى المرتبة الحادية عشرة في الترتيب الدولي، نتيجة لحزمة من الإجراءات المتخذة العام الماضي، والتي عززت من القدرة التنافسية للدولة
- تحتل دولة الإمارات مركزاً متميزاً في قائمة أفضل 20 اقتصاداً من بين 190 دولة، وفي سعي لتصبح واحدة من أفضل 10 دول في العالم تحقيقا لرؤيتها الاستراتيجية.
- حصلت دولة الإمارات على درجات متقدمة في التقرير في مؤشرات مثل المركز الأول في مؤشر محور سهولة دفع الضرائب المركز الـ 2 في مؤشر دفع الضرائب، والمركز الـ 9 في مؤشر إنفاذ العقود، والمركز الـ 15 في مؤشر حماية الأقليات من المستثمرين.

تقرير التنافسية العالمي 2017 – 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

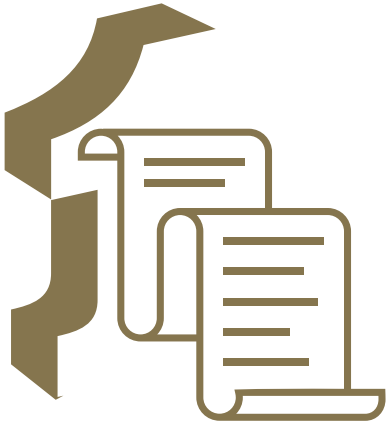

- دولة الإمارات حافظت على موقعها كأفضل 20 اقتصاد تنافسي عالمي للسنة الخامسة على التوالي في تقرير التنافسية العالمية 2017-2018.
- دولة الإمارات تفوقت على اقتصادات متقدمة مثل فرنسا وبلجيكا وأستراليا وكوريا الجنوبية والصين في تقرير التنافسية العالمية 2017-2018.
- تبوأت دولة الإمارات المركز الأول عربياً والـ 17 عالمياً
- حافظت دولة الإمارات على تصنيفها ضمن أهم الاقتصادات العالمية والمبنية على الابتكار للسنة الحادية عشر.

حققت الدولة المركز الأول في مؤشرات:

المركز الأول في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

المركز الأول في مؤشر فعالية الإنفاق الحكومي

المركز الأول في مؤشر معدل التغيير السنوي للتضخم.

المركز الأول في مؤشر قلة تأثير الضرائب على الاستثمار

قلة تأثير التضخم

ديناميكيات الدين

حققت الدولة المركز الثالث عالمياً في مؤشر قلة تأثير الضرائب على سوق العمل .

الفصل الرابع:
لغد مستدام

لغد مستدام

تستند توجهات خطة وزارة المالية الاستراتيجية 2017 – 2021 على مئوية الإمارات 2071 والمتمثلة في الوصول إلى اقتصاد متنوع مبني على المعرفة، وينافس أفضل الاقتصاديات في العالم، ويركز على الصناعات المتقدمة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتتوجه مستهدفات الاقتصاد التنافسي المبني على المعرفة إلى تحقيق وبحلول عام 2021 المركز الأول عالمياً في مؤشرات التنافسية التالية:

مؤشر سهولة مزاولة الأعمال

التنافسية العالمية

الابتكار العالمي

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للوزارة خلال عام 2019 في ستة أهداف رئيسية:

الهدف الأول - تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة

المبادرة 1
تطوير التخطيط المالي الاستراتيجي في الحكومة الاتحادية

1- إعداد الميزانية العامة للاتحاد وتطوير آليات إعدادها وفقاً لتنبؤات الإنفاق العام
2- إعداد تنبؤات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها
3- الاستئناس برأي المواطنين في تخطيط الميزانية العامة للاتحاد

المبادرة 2
استدامة المالية العامة وإدارة المخاطر

1- تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد
2- تقييم السيناريوهات المالية وتحديد فجوات الاستدامة المالية
3- إدارة المخاطر المالية ومراقبتها
4- إدارة الدين العام
5- إنشاء الاحتياطي النقدي الاتحادي
6- إدارة الاستثمارات الحكومية

المبادرة 3
تطوير البيئة الداعمة للابتكار في الحكومة الاتحادية

1- صندوق الابتكار
2- برنامج المسرع
3- إدارة الموازنة العامة للابتكار

المبادرة 4
تطوير إطار عمل لجميع بيانات وعمليات وأدوات التخطيط المالي

1- تحديد متطلبات ومبادئ إرشادية موحدة للإبلاغ عن البيانات
2- تقييم الثغرات في البيانات والإجراءات وأدوات الإبلاغ
3- التواصل مع الجهات المعنية بالدولة لمشاركة البيانات ذات الصلة

المبادرة 5
بناء القدرات المالية والاقتصادية في الحكومة الاتحادية

1- تأهيل موظفي الحكومة الاتحادية عبر برنامج المدير المالي التخصصي
2- استقطاب وتأهيل اقتصاديين في الحكومة الاتحادية.
3- إنشاء برنامج تدريبي لبناء القدرات المالية والمحاسبية في الجهات الاتحادية

الهدف الثاني - رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي و التدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

المبادرة 1
تطوير آليات مبتكرة
وفعالة لمتابعة
تنفيذ المصروفات
العامة للاتحاد

1-تحسين وتطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية
2-تطوير النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية
3-تحسين جودة البيانات المتعلقة بتنفيذ ومراقبة الميزانية

المبادرة 2
تطوير آليات مبتكرة
وفعالة لمتابعة تنفيذ
تحصيل الإيرادات
العامة للاتحاد

1-تحصيل الإيرادات العامة للدولة والرقابة عليها
2-تطوير وسائل الرقابة وأنظمة
تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد

المبادرة 3
إدارة المركز المالي
والتدفقات النقدية
للحكومة الاتحادية

1-إدارة الأصول الحكومية
2-إدارة التدفقات النقدية

المبادرة 4
تطوير إطار عمل مع مكتب رئاسة
مجلس الوزراء لتقارير
وتقييم أداء الجهات
الاتحادية الممولة
من الميزانية العامة للاتحاد

1- بناء القدرات الداخلية لمراجعة عمليات الجهات الاتحادية
2- تأسيس كيان مشترك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لمراجعة أداء
الجهات الاتحادية الممولة من الميزانية العامة للاتحاد
3-استحداث إطار خاص لعكس نتائج تنفيذ الميزانية والأداء السابق على الميزانية اللاحقة

الهدف الثالث – خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي

المبادرة 1
تنمية وتعزيز العلاقات مع
المؤسسات والمنظمات
المالية الدولية

1-انتداب وتعيين المواطنين في المؤسسات
والمنظمات المالية الدولية
2-الاستفادة من المنظمات الدولية لخدمة اقتصاد الدولة
3-التزام الدولة بالمتطلبات العالمية للشفافية
وتبادل المعلومات الضريبية

المبادرة 2
تنمية وتعزيز العلاقات
الدولية على المستوى الثنائي

1-توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
2-توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار
3-توقيع اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية

المبادرة 3
تفعيل فرص وميزات التكامل
المالي والاقتصادي
الخليجي المشترك

1-معالجة معوقات التبادل التجاري
والسوق الخليجية المشتركة
2-تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي
لخدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة

الهدف الرابع – تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي

المبادرة 1
تعزيز التنسيق الفعلي للسياسات والبيانات على مستوى الدولة

1- توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة
2-توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة

المبادرة 2
مراجعة واستحداث القوانين والسياسات المالية

1-إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية
2-إعداد دراسات الاقتصاد الكلي واستحداث السياسات المالية بالدولة
3-دراسة الإطار التشريعي للابتكار

المبادرة 3
حماية وسلامة النظام المالي للدولة

1-تأسيس مجلس الاستقرار المالي
2-تحديد ورصد صدمات ومخاطر الاستقرار المالي والإطار التنظيمي المناسب
3-تعزيز تدابير الاستقرار المالي

الهدف الخامس – ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

الهدف السادس– ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي

الفصل الخامس:
معالم مضيئة في مسيرة التفوق

أبرز مساهمات وزارة المالية المجتمعية

نظمت وزارة المالية مجموعة من الفعاليات والمبادرات الثقافية والمعرفية المتنوعة التي تشجع على القراءة خلال شهر مارس 2018.

نظمت وزارة المالية مجموعة من المبادرات الإنسانية والخيرية الرامية الى إبراز روح التكافل والتواصل الاجتماعي، والتي شملت توزيع وجبات سحور وتنظيم حملة لجمع تبرعات من موظفي الوزارة.

وزارة المالية تشارك في تنظيم فعالية لأصحاب الهمم.

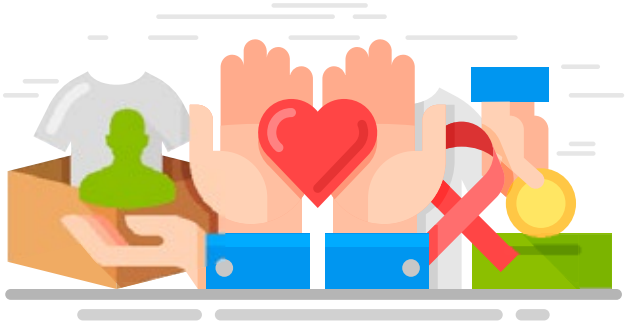

وزارة المالية تنظم فعالية
زايد للعمل الإنساني
2018.

وزارة المالية تعقد جلسة بعنوان "ثقافة الادخار في حياة المرأة 2018".

وزارة المالية تنظم فعالية يوم المراة الإماراتية 2018.

وزارة المالية تنظم حملة توعوية عن مرض السكري 2018.

أعلنت وزارة المالية عن إطلاق مبادرتها "كتاب الشيخ زايد الإلكتروني" لتعريف طلاب مدارس المرحلة الأساسية بسيرة الشيخ زايد بطريقة مبتكرة وعصرية.

وزارة المالية تنظم فعالية يوم العلم 2018.

وزارة المالية تنظم فعالية يوم الشهيد 2018.

وزارة المالية تنظم فعالية اليوم الوطني 2018.

أبرز الفعاليات التي نظمتها وزارة المالية

وزارة المالية تعقد حفل استقبال البنوك الإمارتية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

وزارة المالية تعقد على هامش فعاليات القمة العالمية للحكومات جلسة مغلقة عالية المستوى حول الدخل الاساسي بحضور مديرة صندوق النقد الدولي، وجلسة حول "تكنولوجيا الخدمات المالية" وأيضاً جلسة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية.

وزارة المالية تعقد على هامش منتدى المالية العامة الثالث جلسة حوارية مع الشباب، وغداء عمل مع سيدات الأعمال في الدولة، فضلاً عن جلسة حوارية حول الاستدامة.

وزارة المالية تنظم على هامش "شهر الإمارات للابتكار 2018" "مناظرة الابتكار" وفعالية "معرض وظائف المستقبل" تحت عنوان "صمم مستقبلك"، كما أطلقت مبادرة "المدرسة المتنقلة.

وزارة المالية تنظم الملتقى السنوي 2018 لتكريم شركائها الاستراتيجيين وموظفيها المتميزين.

وزارة المالية تستضيف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وزارة المالية تنظم الملتقى الرمضاني السنوي لموظفيها في أبوظبي ودبي.

وزارة المالية تعقد جلسة حول إتاحة مساحات آمنة للشباب.

وزارة المالية تعقد ورشة عمل بشأن إعداد ميزانية المستشفيات.

وزارة المالية تعقد جلسة حوارية بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي حول مشروع تعزيز التنسيق المالي لقطاعي الصحة والتعليم.

وزارة المالية تعقد جلسة حوارية تفاعلية لمناقشة التحديات وأطر التغلب عليها باعتماد ثقافة الابتكار.

وزارة المالية تنظم وبالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورشة عمل بعنوان "تطبيق الآليات المتعددة الأطراف والضرائب في ظل العالم الرقمي".

أبرز مشاركات وزارة المالية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي

وزارة المالية تشارك في الاجتماع الثالث لوكلاء وزارات المالية في البلدان العربية.

وزارة المالية تشارك في منتدى المالية العامة الثالث في الدول العربية.

IFAD
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELPMENT

وزارة المالية تشارك في اجتماع مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).

وزارة المالية تناقش قضايا التنمية الدولية وسبل دعمها للحد من الفقر في البلدان النامية في الاجتماعات النصف سنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وزارة المالية تشارك في فعاليات "شهر الإمارات للابتكار" 2018.

عبيد الطاير يشارك في أعمال الاجتماع الـ 43 لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تونس.

وزارة المالية تشارك في اجتماعات الهيئات المالية العربية المشتركة في المملكة الأردنية الهاشمية.

معالي عبيد حميد الطاير يشارك في الدورة الاعتيادية التاسعة لمجلس وزراء المالية العرب واجتماعات الهيئات المالية المشتركة.

عبيد حميد الطاير يترأس وفد الدولة المشارك في اجتماعات المجلس الوزاري لصندوق الأوبك للتنمية الدولية "أوفيد".

وزارة المالية تشارك في فعاليات أسبوع جيتكس التقني ضمن منصة الحكومة الاتحادية.

عبيد حميد الطاير يترأس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة المشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.